بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الاستاذ قدس سره الفياض الوهاب بيانا للمعنى المراد من الفياض سابقا ثم اشار الى معناه اللغوي بقوله من فاض الماء فيضا
وفيضوضة دفعا لما توهم من ان ما ذكره معناه اللغوي لان هذه الطريقة شايعة في شرح المعنى اللغوي ثم قال فكان الوهاب
ماء زاد على موضعه الى اخره اى وجه صحة استعمال الفياض في الوهاب وقوله او هو وصف له بنعت مواهبه يحتمل وجهين
احدهما ان يكون معطوفا على قوله الفياض الوهاب بحسب المعنى اى الفياض وصف له تعالى بحال نفسه كما عرفت او هو وصف
له بحال متعلقه الذي هو مواهبه وعلى هذا يكون الفياض مستعملا في معناه اللغوي المطابق وح يكون اضافة الفياض الى ذوارف ف
العوارف اضافة معنوية مفيدة للتعريف المصحح لكونه وصفا له من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء والمعنى الحمد لله الذي
ذوارف عوارفه فياض اى كالفياض في الكثرة وثانيهما ان يكون معطوفا على قوله كان الوهاب الخ ويكون اشارة الى وجه اخر
بصحة استعمال الفياض في الوهاب ولا يكون ح معناه او هو وصف له بحال متعلقه وسيجيء معناه على هذا ولكل من الاحتمالين جهة
رجحان على الاخر باعتبار ان كلامهما يفيد فائدة تخلو عنها الاخر فالاول يفيد صحة استعمال الفياض في معناه المجازي ومعناه الحقيقي
دون الثاني والثاني يفيد صحة استعمال الفياض في معناه المجازي لوجهين دون الاول ثم نقل منه قدس سره حاشية على هذا المقام
وهي قوله الفياض منقول الى معنى الوهاب اما بغير واسطة او بواسطة فعلى الاحتمال الاول يكون هذه الحاشية على قوله فكان الوهاب ب
فقط وعلى الاحتمال الثاني يكون على مجموع المعطوف والمعطوف عليه اعني قوله فكان الوهاب الخ وقوله او هو وصف له الخ اما على
الاول فبيان النقل بغير واسطة سواء كان بجعل الفياض والوهاب اللذان هما من قبيل الصفات المشتقة من عداد الاسماء اعني
لا يلاحظ فيها المشتق منه والنسبة المندرجتان في مفهومها ويجعل مجرد الذات ملحوظا فيهما ثم يعتبر تشبيه ذات الوهاب بذات الفياض ص
اعني اى الكثير الزائد على موضعه بحيث يسيل عن جانب الوادي بجامع النفع ثم ينقل لفظ الفياض الى ذات الوهاب على سبيل
الاستعارة الاصلية المصرحة ثم يعتبر فيه معنى الوهاب ومفهومه من غير استعمال الفياض فيه ومع استعماله فيه مجازا وان يعني الاولى
منها كما يقال اسد على وفي الحروب نعامة اى مجترئ وضائل على اعتبار الاستعمال او استعماله فيه مجاز الشجاعة على انه
وتعلقه بذوارف العوارف لا باعتبار الاستمرار فيه يكون اضافة معنوية مفيدة للتعريف لا لفظية وبيان النقل بواسطة بان يعتبر
تشبيه الوهب بالفيض في لزوم النفع لكل منهما في ضمن جزئياتهما ويستعار الفيض للوهب على ما هو طريقة القوم في الاستعارة التبعية ثم يشتق
منه الفياض فيكون الاستعارة في الصفة اعني الفياض تبعية فيكون نقل الفياض الى الوهاب بواسطة نقل الفيض الى الوهب
ويمكن ان يستعير اولا لفظ الفياض لذات الوهاب كما سبق ثم ينقل منها الى مفهوم الوهاب بطريق المجاز المرسل باعتبار اشتماله
به في ضمن هذا الاسم لعلاقة العموم والخصوص واما على الثاني وعلى تقدير كون الحاشية المنقولة عنه قدس سره على مجموع المعطوف والمعطوف
عليه فالنقل بغير واسطة ما اشار بقوله فكان الوهاب الخ وبيانه ما ذكرنا والنقل بواسطة ما اشار اليه بقوله او هو وصف له الخ وبيانه
ما حكمنا ان الفياض منقول الى المواهب اولا لجامع الكثرة والسوق الى الجوانب ثم منها الى الوهاب مجازا مرسلا لعلاقة بينهما غير المشابهة
اعني المتعلق او المتعلق به لان مفهوم الوهاب متعلق بالمواهب والمعنى على هذا ان الفياض وصف له تعالى بعد ما صار اسما اى
ملفوظا بسواهم مواهبه فذكر النعت واراد الاسم مجازا اطلاقا للازم على الملزوم لان كل اسم يلزمه نعت ولو صح الاطلاق وهذا هو المعنى الموجه
بجنسه ولا وجه ان قوله قدس سره او هو وصف له بنعت مواهبه معطوف على قوله الفياض الوهاب والمراد التجوز اما في الفياض كما عرفت وح يكون وصفا

بحاله

بحاله او في العوارف بان يعتبر تشبيه العوارف بالماء في النفع فيكون ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء استعارة بالكناية كما هو مذهب صاحب
المفتاح ويكون حكمان اثبات الذوارف التي هي من لوازم المشبه به استعارة تخييلية ويكون ذكر الفياض المستعمل في معناه الحقيقي
لكونه من ملايمات المشبه به وتقوية ترشيحا وح يكون وصفه تعالى به وصفا له بنعت مواهبه واضافة الفياض على الاول الى ذوارف العوارف ف
اضافة للصفة الى ما هو بمنزلة المفعول لها وعلى الثاني الى ما هو بمنزلة الفاعل قال بعض الافاضل في قوله فكان الوهاب ماء زاد الخ قد يتبادر
من هذه العبارة ان الوهاب شبه بالماء السائل عن الجوانب وليس كذلك بل هو شبه بالماء الكثير الذي سال بعضه عن اطراف الوادي والظاهر
ان يقال فكان الوهاب ماء لا يسع في موضعه قوله للماء الزائد على موضعه السائل عن جوانبه فردان احدهما القدر السائل عن الجوانب
والثاني المجموع المتكثر السائل بعضه عن الجوانب كان الماء لا يسع في موضعه فمن هما المذكوران انفا بعينهما والمذكور في بيان
اللغوي للفيض اعني الماء الكثير حتى سال عن جانب الوادي قرينة معينة لا صدقه به اعني المجموع المتكثر والعبارة التي ذكرها الاستاذ
قدس سره لكونها اوفق بالعبارة التي ذكرها في بيان المعنى اللغوي اشد تذكيرا لتلك القرينة من التي ذكرها ذلك الفاضل فلذا اختارها
عليها قوله والفيض في الاصطلاح انما يطلق على فعل فاعل يفعل دائما اى يطلق على فعل فاعل يصدر عنه الفعل دائما فذلك
الفاعل لا يكون الا دائم الوجود لان دوام صدور الفعل تابع لدوام الوجود والظاهر المستفاد من اي اضافة الا حقيقي ان الفيض يطلق
في الاصطلاح على دوام ذلك الفعل واتصاله ايضا كما نقل عنه قدس سره في حاشية هذا المقام يعني لا يطلق الفيض في الاصطلاح
على فعل فاعل لا يدوم له الوجود كافراد الانسان مثلا فلو وهب انسان شيئا لا يوصف ووعرض لا يسمى ذلك الهبة في الاصطلاح فيضا
ولا يسمى ذلك الانسان فياضا وترك الوصف لبيان المعنى الاخر الذي هو اتصال الفعل ودوامه اعتمادا على الاشتهار والتزام الحمل
منه قوله ومنه قولهم المبداء الفياض اما على فكما عرفت واما معرفة الفيض مع بنا الوجه الاول على المعنى الاخر الذي ترك التوضيح
لذكره يدل عليه قوله في حاشية هذا المقام ان اطلاق الفيض على اتصال ذلك الفعل ودوامه فالفياض هنا اى في قولهم المبدا الفياض ص
على عكس ما مر من جعل الفياض بمعنى الوهاب مجازا وكونه وصفا بحال موصوفه او جعله بمعناه الحقيقي وكونه وصفا بحال متعلقه اى المبدا
الوهاب مبني فاض فعل فلان لغة اتصل فعله ودام فكان الوهاب اى الذات المبالغ في الهبة فعل اتصل ودام لكثرة الفعل فيهما
او سواء الفياض بمعناه الحقيقي الاصطلاحي وصف للمبداء بنعت فعله او هو الفعل المتصل الدائم وان اطلق على ذلك الفعل
نفسه فهو بمعنى النسبة اى ذو الفيض وصيغة ذلك فان صيغة الفعال كما جاءت للمبالغة كالوهاب جاءت للنسبة ايضا كالنجار و
الجمال ولا يصح ان يكون الفياض على هذا للمبالغة كما لا يصح ان يكون على الاول للنسبة لان الفعل على هذا اسم لا مصدر فلا يصح
اشتقاق المبالغة منه والاتصال مصدر فصح اشتقاقها منه فلا يصح الحمل على النسبة لان ذلك الحمل مبني على موضع الضرورة قال
بعض الافاضل وههنا يمكن توجيه اخر وهو ان يجعل اسناد الفياض الى المبدا من باب المجاز العقلي وانت بصير بان هذا
انما يصح لو كان الفيض في الاصطلاح الاتصال فيكون الفياض بمعنى المتصل فلا يكون اسناده الى المبدا حقيقيا وليس
كذلك بل معناه اتصال الفعل فيكون الفياض بمعنى الفعل المتصل او متصل الفعل ويكون الاسناد حقيقيا ثم لو جعل مجازا
عن الاتصال لكان الاسناد مجازا لكن لا قرينة تجوز ولا ضرورة تلجئ اليه لا يتعلق به قوله فانها على الدوام فانه معطوف على
الممكنات من ذكر الجنب كي تعليل لقوله اراد واشارة الى صحة الاتيان فانها لما كانت فايضة تم على الممكنات يكون كانها ليست وانها

النيضان دايما لا لعوض وعرض على ما اشار اليه بقوله المنشر افعاله عن العلل الغائيه والاغراض صح علق الوهاب الذى هو وضعه
تم بها المفيد للمبالغه المستلزمه لكثره المستتبعه للدوام بقرينه المقام وفيه اشاره الى الوجه الثانى بان ما بين المعقول عنه اعنى المعنى
الحقيقى اللغوى للفياض والمنقول اليه اعنى الوهاب يعنى ان الماء الكثير الزايد على موضعه كذلك الوهاب سيما بازائه اعطاء الوجودات الخاصه
بلا عرض وبدوام ذلك السيلان بدوام المنشر الزايد على موضعه كذلك الوهاب سيما بازائه اعطاء الوجودات الخاصه
وما يتبعها من الكمالات الممكنات بلا عرض واليه اشار بقوله المنشر افعاله عن العلل الغائيه والاغراض يعنى ان الماء
الكثير الزايد على موضعه لا عرض له كذلك الوهاب تم لا عامه ولا عرض له فى افاضه تلك الوجودات والكمالات وفيه ايضا اشاره
الى جواز حمل الفياض مشاعا على معناه الاصطلاحى والمعنى الحرفى المتصل اعطائى لذوارف العوارف لا لعوض ولا لعرض قوله واه
كانت مشتمله على اغراض ومصالح لا تحصى اشار الى دفع شبهه ربما يتوهم فى هذا المقام من ان تنزيه افعاله عن العلل الغائيه والاغراض
يستلزم كونه عبثا تعالى الله عن ذلك ووجه الدفع ان العبث ما لا يترتب عليه فايده لا ما لا يكون تحصيل الفايده وغرض والكل
للاستلزام الاول فان افعاله تعالى ليست لغرض ومع ذلك ترتب على تلك الافعال فوايد لا تحصى قوله حصرا لذكر من تلك العوارف الهام
حقايق المعارف الخ اى من افاضه تلك العوارف على حذف مضاف وسواء السابيل عند الزمخشرى الهام بمعنى الملهم والاضافه للبيان
وذلك لان الهام افاضه لا معاض فلا يكون من جمله العوارف التى هى المفاضه والوجه الاول اوجه اويه خلافا لبعض الطرق اقول
ووجه الاشاره الى ابراز الاستهلال الذى هو صيغ الماضى مناسبه للخاتمه اى هذا الكتاب شرح للطرف الاول من المطالع
اعنى المنطق وموضوعه للطرف الثانى منه الذى هو العلوم الحقيقيه والمعارف الالهيه فلما ذكر فى فاتحه شرح الكتاب
ما هو المقصود الحقيقى منه صار الفاتحه مناسبه للخاتمه وفى ابراز الكلام ثم فى عطف قوله خص بالذكر على قوله ارسله بالعطايا
السيالة الى اشاره الى بعد المرتبه لان الاول متعلق باصل الارساله والثانى بالبعض اصل الارساله وقوله فانها باسرها فايضه
من تلك المفاض معلق بارساله مصححا وقوله اما بلا استفاضه او بدونها اشاره الى انه لم يرد بالالهام هنا ما هو المشهور
قد صرح فى الحاشيه بما اشار اليه هنا وقال اى لم يرد بالالهام هنا الغاء منى فى الوجوع بلا استفاضه كما هو المشهور
قوله وعبه بما توقف عليه ذكر الالهام عن موهبه الحق فيكون ذكر الالهام متضمنا لذكر موهبه الحق وفى قوله
فيكون ذكر موهبه الحق تاكيدا له باعتبار ما يتضمنه فلا يجوز عطفه عليه بم عبه بما توقف هو على الالهام اعنى رفع
الدرجات يوقف المعلول على علته التامه فيكون ذكر الالهام فى قوه ذكر ومتضمنا له فيكون ذكره ذكرا لرفع
الدرجات بذكر الاعتبار كالتاكيد له فاذا عطف على سابقه يكون المجموع تاكيدا او تقرير اللوسيه الثانيه فلا يجوز
عطف المجموع عليها وحاصله ان الترسه السالفه لكونها تاكيدا للثانيه لا يجوز عطفها على وصفها وكذا الرابعه كالتاكيد
للثانيه ايضا لا يجوز عطف مجموع الثالثه والرابعه من حيث المجموع على الثانيه واليه اشار الاستاد قدس سره
فى حاشيه هذا المقام حيث قال اندفع بما ذكرنا اولا التعطف على الثانيه اى عطف الثالثه وحدها ومع الرابعه
عليها وبما ذكرنا من قولنا توقف المعلول على علته التامه اندفع ما قاله بعض الافاضل من ان رفع الدرجات ايضا
موقوف على موهبه الحق فينبغى ان لا يعطف عليها كما ذكره ووجه الدفع ان موهبه الحق ليست علته تامه لرفع الدرجات بخلاف الهام

حقايق

حقايق المعارف فانه علته تامه له قوله عمت الملايكه والمقربين الانس والجن كما هو المشهور او الحيوان والجن كما نسب اليه
بعض الافاضل وآثر واه كان انسب بالقرينه الاولى باعتبار العموم لكن الاولى بحكم السلامه اعنى العالمين واوفق للمشهور
واما فالاولى فى مطلق العموم لان الاولى اعم من الثانيه حيث عمت الكل اى كل الموجودات فالجامع بينهما مطلق العموم لا العموم
مطلق قوله فيها نوع تفصيل وتاكيد للاولين وجه التاكيد والتفصيل ان المراد بذوارف العوارف هو الوجودات الخاصه
وما يتبعها من الكمالات والطيق من جمله الكمالات التابعه للوجود ولما اراد بذوارف العوارف جميع الوجودات الخاصه وجميع ما
يتبعها من الكمالات اندرجت فيه جميع العالمين اندراجا اجماليا لا تفصيليا فلما ذكر موهبه جميع العالمين على العموم
ذكر تفصيليا اكد القرينه الاولى فى ذلك المقدار من العموم وفصله بعض التفصيل فلذا قيل نوع تاكيد ونوع تفصيل وكذا القرينه
الرابعه بالنسبه الى الثانيه فان الهام حقايق المعارف مخصوص بالعلماء وستلزم لرفعه درجاتهم على الخصوص فهو مشتمل على رفع درجاتهم
اشتمالا اجماليا فلما ذكر رفع الدرجات وخصها بالعلماء اكد القرينه الثانيه باعتبار خصوص وفصلها باعتبار ما يخصها ولم يؤكدها
ولم يفصلها باتمامها ففيها نوع تفصيل وتاكيدها لا تاكيد ومعه تفصيل تام كامل ولما قدم من نوع تفصيل وتاكيد للاولين لا بجور عطفها
على مجموع الاولين من حيث المجموع واليه اشار بقوله الى الشيه السابعه الخ قوله وبما ذكر من ثانيا العطف على مجموع الاولين فتامل
قوله يرتبط به العتيد ويستحلب به المزيد اشار الى قوله تع لئن شكرتم لازيدنكم فان قلت سيق الايه يدل على ان الحمد الذى
سوف يصدر من افراد الشكر فى هذا المقام يستجلب به المزيد فايد على ارتباط العتيد قلت لفظ الربط وان كان يعم ما يكون مع تراخ
الاصل وسواء كان سابقا بالعتيد واما فى الايه وصوله كما فى قوله تع ولئن كفرتم ان عذابى لشديد يشعر به لانه جعل فى مقابله كفران النعم
الذى هو مقابل الشكر موجبا للعذاب الشديد الذى من جمله ازاله الاصل النعم حتى للعتيد وقد الاستغراق شكر نعم فعلم من
ذكر ان زوال شكر العتيد يطغى بان العذاب الشديد فلا يجتمع معه ازاله النعم وارتباط العتيد قوله ثم صلى على خير الورى و
سيد الانبياء بقوله والصلوه على خير بريته وخليفته وقته اشار الى عطف خليفته على بريته اى خير خليفته و
سيد اسم جنس مضاف فيكون مستغرقا والمعنى صر جميع خلفائه وهم الانبياء عليهم السلام فيفيد انه عم سيد الانبياء وكونه
ان يكون قوله خليفته معطوفا على خير بريته ويكون من باب الوصف بعد الوصف لكونه سيد الانبياء ماضيا فى خير بريته ومن الواقع
لا من العباد والاول اولى قوله وعلى اتباعه الخ اى صلى الله عليهم بقوله واله عطفا على خير بريته وفيه اشاره الى ان المختار عند قدس
سره ان الاول اعنى الاتباع وهو مذهب جابر بن عبد الله سفيان الثورى وجماعه من اصحاب الشافعى والمرجح عند الثورى والاشعرى
رضى الله عنهم الجمعه وفيه تحته مذاهب لقد سمعت ثانيها ما ذهب اليه الشافعى رحمه الله وهو ان الاول بنو هاشم وبنو المطلب
وهو روايه عن احمد رحمه الله وثالثها ما ذهب الامام ابو حنيفه رحمه الله وهو ان الآن بنو هاشم فقط وهو اختيار ابن القاسم من المالكيه
ورابعها ان الآن من يجمع بينه وبين النبى عليه السلام اب الى غالب بن فهر وهو مذهب اشهر بن من اصحاب مالك رحمه الله وخامسها
ما ذكره ابن عبد البر فى التمهيد وهو ان الآل ذريه النبى عليه السلام وازواجه قوله ليتوسل بها الى النبى واتباعه عليهم السلام الى الفوز
بالمقصود الذى هو ارتباط العتيد واستجلاب المزيد وفى ذكر الآل اشكال وهو ان ما هو المؤثر فى ذلك الاثر انما هو الله تعالى فكيف يتوقف
على الصلوه على النبى وآله عليهم السلام وايضا فى بعض الاحاديث رفعت الاقلام عن ثلاثه حيث قالوا الاثر للدعاء والشفاء الا بعد الصلوه على سيد الانبياء وآله

صحائح

خبر الورى قوله وقيد الصلة بما تقدم التابيد عرفا الى فان عرفي اى فان مبناها على العرف يعني ان مثل هذا يستعمل في مثل هذا المقام في العرف لقصد التابيد وان لم يتضمن معنى التابيد عقلا كما يقال في متاركة الدعاء كانت لكم الفلك ما دار الفلك الدوار ما اصلف الملوان ما طلع الشمس من حيث ترى ما دامت الدنيا الى غير ذلك من العبارات التي لا تتضمن معنى التابيد عقلا ومع هذا لا يليق مقام الدعاء واستعمل ذلك حتى صار متعارفا فيهم منه التابيد بسبب العرف لا لاقتضاء معنى التابيد عقلا لعدم كونه ابديا فان قلت خطور المعنى بالبال ابدى لاستحالة عدم انفكاك عنه ابدا الا في حق من دخل الدار ولا في دار القرار فيفيد التقييد التابيد عقلا قلت خطور المعنى اصلاحه في البال وعدم انفكاكه عنه فرد من افراد الخطور فلا يكون حال البتة والاضطراب وذلك لا يكون في دار القرار والآية اشارة قدس سره بقوله وخطور المعنى بالبال اصلاحه وتحكمه فيه قوله وقد مر ما يشار اليه اولا من ان العلوم ارفع المطالب الكمالية وانفع المآرب الحقيقية وسلم ضيق المعارف بعد قوله فاض ذو وارف العوارف فانه تخصيص بعد التعميم لذا المزيد ذو وارف العوارف الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكمالات والمراد بالمعارف العلوم الحقيقية من جملة تلك الكمالات التابعة للوجودات الخاصة والتخصيص بعد التعميم يدل على شرف ذلك المخصص ورفعة قدره بالنسبة الى ما عداه مما هو مندرج تحت ذكر العام فذكر العلوم الحقيقية ارفع المطالب الكمالية المندرجة في ذو وارف العوارف وانفع المآرب الحقيقية الداخلة فيما وفي وصف المطالب بالكمالية والمآرب بالحقيقية بنوع اشتمال الموضح الاشتمال كما اشرنا اليه وقال بعض الافاضل اشار اليه حيث قال رافع درجات العالمين فان رفع درجاتهم بعلمهم فتدل على سبيل الاشتمال على ان العلم شيء رفيع شريف هذا ويدعم اليه هذا الفاضل ان مقام الحمد يدل على انه ارفع لكن اسبب الكلام الاستاذ قدس سره قوله رفعا ما تقرر في الاوهام اي النظار الشائع تداوله لقولهم ارفع المطالب واسع المآرب اي كذلك في انفسها وبالنظر الى الواقع لا انها كذلك عند الناظر وبالنظر اليهم اعم من ان يكون كذلك في انفسها وبالنظر الى الواقع ام لا لانه رجع الى بصرها الترغيب وذكر الباعث على الطلب والشبهة في ان ما ذكره اباعث اوحيث على الطلب مما ذكره الاستاذ قدس سره ولا اظن كذلك لا يكون قوله على شوب فيه رفعها الى ما رفعا ما تقرر في الاوهام لان ما تقرر فيها ان الشيء لذاته كثير بان وقعه عند الناس وهذا لا ينافي رفعه قدره في نفسه وبالنظر الى الواقع فالاولى ان يقال ان ذكر قوله على شوب فيه رفعها الى الاشارة الى سهولة الوصول اليه لان الشيء لذاته كثير في نفسه وصعوبة كثرة الطرق الموصلة اليه سهل الوصول اليه وفي ذلك زيادة حث على الطلب لانه لذاته وصف العلوم بانها ارفع المطالب واسع المآرب استاقت النفس الى وصولها وتوجهت الى تحصيلها وحصولها لكن ربما تخيل انها ان العالم الذي هو ارفع المطالب ربما يكون طريق الوصول اليه اصعب المسالك لعلته في نفسه او لعدم الطريق اليه فيفيد حرمانه في الطلب فاذا ذكر مع ذلك الوصف انه في نفسه كثير وطريق الوصول اليه سهل يسير تشوقت اليه بلا قصور ونظرت اليه طلبا بلا فتور قوله واذا قال عظم نفعه وارتفع قدره قال بعض الافاضل النظر ان قيل عظم وقعه او شانه او مثل ذلك فانه لا تلازم بين القدر وعظم النفع وانما المناسب هي قلة الشيء وعزته وعظم شانه في اعجاب بسيط الملازمة بوسائط فقال ان الشيء لذاته اعز كثر رغبة الناس اليه واذا كثر رغبة الناس اليه استغنوا به كثر نفعه هذا الكلام وفيه ان الملازمة بين كثرة رغبة الناس وكثرة الانتفاع به ممنوعة لم لا يجوز ان لا يكون له نفع اصلا وحيث يكثر يتنفعون به ولو كثر رغبتهم اليه ولو سلم الملازمة فيجوز ان يكون عظم النفع مجازا عن عظم الوقع ورفعه لشان لعلاقة اللازم اعتمادا على قرينة المقابلة

قوله اى لو سلم الملازمة بتقسيم الشيء عالم نفعه فلا فاضل في بيان الملازمة لانه لا يجوز ان لا يكون له نفع اصلا فتدبر

بقوله لذاته كثر مآل وقعه وح يكون اللزوم بين العلة وعظم نفعه بينا بلا واسطة ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله عظم نفعه وارتفع قدره انه صار كذلك عند الناس بالوقائع وهذا من قبيل قولهم لفلان ارجع الامير استاذنت وخرجت يعني لفلان قائم الشيء عظم نفعه عندهم ولفلان اعظم نفعه عندهم ارتفع قدره عندهم والملازمة ممنوعة لانه قال لما تقرر في الاوهام فلا يعرف ما قرع العقل والمقصود من الاشارة الى ارتفاع القدر والا فالمقصود بالذات الاخبار باللزوم من قبله الشيء ورفعه قدره ليكون على طبق قوله اذا كثر الشيء مآل وقعه وانتقض ضبطه قوله وفي قوله من بينها تصريح بانه علم خاص من جملة العلوم المدونة متعلق البحث ليس بمجرد قوله علم خاص كما توهم فاعترض عليه بانه لا يحتاج في اثبات كون المنطق علما الى هذا بل يكفي في ذلك قوله علم بل موضوع قوله من جملة العلوم المدونة ولا دلالة لقوله علم المنطق على كونه من جملة العلوم المدونة لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما لان كون المنطق علما مع الذهول عن العلوم فضلا عن كونه من جملتها فلا يدل على التزاما كلام قوله من بينها فانه يدل على كونه من جملة العلوم مطابقة سلمنا كونه علما لكن لا نسلم انه علم مدون فان قوله من بينها على كونه علما خاصا دلالة التزامية والتصريح فلا ينافي كونه مجملا فان قلت يكفي التصريح بان المنطق علم خاص وذكر خاص من قوله علم المنطق فالحاجة الى التصريح بانها من جملة العلوم قلت الحاجة اليه التصريح بحق قول من قال انه آلة لها فلا يكون منها لاستحالة كون الشيء آلة لنفسه مع ان حصول التصريح بكون المنطق علما خاصا من قوله علم المنطق ما يوقف فيه بانه كذلك ان سلم كون اطلاق عليه باعتبار انه علم من العلوم قوله مردود بانه ليس آلة لكلها بل لما عدا من اقسامها فلا محذور ويمكن ان يوصه الموصوف آخر غير ما ذكره الاستاذ قدس سره بان يقال استحالة كون الشيء آلة لنفسه لا تأتي في كون المنطق آلة لبعض العلوم التي هي غيره نعم يرد عليه ان نظري المنطق من العلوم المنتظمة التي لا يحتاج المنطق اقول ان اراد ان ذلك القائل ما عدا نظر المنطق من كلامه اغنى ان المنطق آلة له باعتبار انه وقع بديهيه مبادي الاكتساب نظرية فلا الشبهة شيء ولا الجواب واما على الصواب اما الاول فلان منع قولنا المنطق آلة للعلوم انما يمكن ان يعرف به صحيح النظر الواقع فيما من سقيمه لانه يجعل مبادي للاطوار الكاسبة لها فلا يلزم منه اكتساب نظري المنطق من ضرورية ان يكون المنطق آلة لذلك لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاشياء مبادي للاطوار الكاسبة لغيرها وليس شيء منها آلة لذلك الغير بالمعنى المذكور واما الثاني فلان كون الشيء آلة لشيء لا يقتضي احتياج ذي الآلة اليها واما ما يقتضي حصر في الآلة بها وذكر الاستاذ الاحتياج الا يرى ان قلما مخصوصا آلة للكتابة مخصوصة ولا يحتاج بكل الكتابة الى ذكر القلم المخصوص لحواز حصولها بقلم آخر واذا لم يذكر فعدم احتياج العلوم المتوسطة المنتظمة الى المنطق لا ينافي كون المنطق آلة لها واما ان اراد ان نظري المنطق مكتسبة بديهيه ويعلم صحة هذا الكتاب من المنطق فيكون آلة له فكلام لا طائل تحته صدر عنه ما اجابه ذكر الفاضل قوله هذه الهندسية والحساب الهندسة علم بحث عن احوال المقادير من حيث القدر والحساب علم بقواعد يستخرج بها المجهولات العددية من معلوماتها وما يتبعها اي ينسب اليها مما علم المساطر والاثقال وغيرها مما يضاهيها قوله ثم المنطق ثم الكتابي والآلي العلم المتعلق بامور ليس وجودها بقدر الانسان وارادته ان كان آلة لكتاب العلوم كلها فهو للمنطق والا فان اقتصر على الاول فهو الطبيعي والا فالآلي وما يتفرع على الطبيعي سوى الهيئة والنجوم والطب وغيرها كالمكاسب والحيل وما يتفرع على الآلي حياكة الثياب والاعمال وعلم الحروف هي

وعلم الرمل والكهانة وعلم القيافة وعلم التعبير وعلم الطلسمات وعلم الكيمياء منه

ص ٥٤

من حمل النسبة الى السبب المعنى كالاعطاء فانه مزية تقتضي تعدي العطية الى الشيء المعطى الى غير فاعلها بالعطايا الاعطاء آه وبهذا اندفع
جميع ما ذكره بعض الافاضل عليه وذكر من ان نفس المرايا لا تتعدى وتتعدد الاثر مشتركة بينها وهي العضائل الا ان سياق
كلام المصنف اه يعني طابتين ان الحمد والشكر امران متغايران بجوز انفكاك كل منهما عن الآخر وفصل الحمد بالآلاء مع انه يزيد
بالآلاء، بان علة منها لان النعماء، وفصل الشكر بالنعماء، ولم تعد من الآلاء، اجيب ذلك ان يكون المراد بالآلاء معنى له مزيد اختصاص
بالحمد ولا يكون له مثل هذا الاختصاص بالشكر وكذا يكون المراد بالنعماء معنى له مزيد اختصاص بالشكر ولا يكون له مثل هذا الاختصاص
بالحمد ولا شك ان الحمد بعينه طاهرة واشرف فالمراد الشكر بعينه باطنية فللنعم الطاهرة اختصاص بالحمد ليس بها مثل هذا الاختصاص بالشكر لتناولها
جميع فرائد الحمد دون الشكر وعدم تناولها شيئا من الحمد ومطلق النعم لا اختصاص لها بشيء من الحمد والشكر فما قصر سيان كلامه
ان لا يكون للآلاء والنعماء معنى واحد وان لا يكون احدهما مطلقا والآخر خاصا لعدم اختصاص المطلق بشيء من الحمد والشكر فسقط
ما ذكره بعض الافاضل من انه لو فسر الآلاء بالنعماء الطاهرة والنعماء بالمعنى الاعم لم يخل عن خشن لان مورد ان يكون الطاهر والباطن
واه لا يكون الآلاء نعماء باطنة والنعماء نعماء ظاهرة وسقط فعين ان يكون الاول ظاهرا والآخر باطنا وبهذا التقرير اندفع ما قيل
وليكن كثرة الموارد بين الاخرين في مقابلة الغلبة شرف الموارد وح لا رجحان له عليها ولا شك ان مورد ما تعم النعماء
ظاهرة المورد وكل نعمة ظاهرة المورد فهي نعمة ظاهرة وظهور نعمة الحمد وان كان بينا واضحا في نفسه الا انه ربما يلتبس على بعض
الاذهان القاصرة كما يوشك بعض البدويات فنبه عليه بقوله ولا شك اه توفيقا لحق التعليم ورعاية للشأن بحسب مع مقارنة لفرقيه
كتاب الايمان كون الاشراف افضل له ان شكر نعمة باطنة يكون اشرف موارد نعمة باطنة قبل لاجابته ح يكون الحمد بعينه طاهرة اذ مدار الامر
قول وكل قول مسموع وستوفي ان الحمد الطاهرة وملاءاتها كلها نعم طاهرة فالاولى ان قال ولا شك ان الحمد بعينه طاهرة
اللهم الا ان يراد بيان ما يليه كون الحمد بعينه طاهرة فلا بد هناك من التنبيه لظهور بعينه اللسان لان علة كون الحمد بعينه طاهرة انما هي صدوره
عن عضو ظاهر فكانه قال ولا شك ان الحمد بعينه طاهرة لان مواردها اعني اللسان بعينه طاهرة اقول لهذا حاصل السؤال انه لا حاجة بيان
هذه الدعوى الى هذه التنبيه الا الى تنبيه ما اصلا لانه يكون بيانا بتنبيه اقرب فاذا كان كذلك فالاولى ان يورد المعلوم من غير بيان وفساد
لا يخفى على العبد واما ما ذكره من الجواب فلا يعلم به السؤال نظرا الى وجهه اذ لا يلتفت فيه الى قيود مقدماته مدخول لان قوله
فلا بد هناك من التنبيه لظهور بعينه اللسان ثم قوله لان علة كون الحمد بعينه طاهرة انما هي صدوره عن عضو ظاهر ايضا ثم كيف وكونه مسموعا
ايضا علة لظهوره فان قلت علة كونه مسموعا كونه مولا وعلة كونه مولا كونه باللسان قلت مع بل علة كونه مسموعا كونه صوتا وليس
معللا بكونه مولا ولا بكونه باللسان اقتضى ذكر اي التخصيص مع كون مورد الحمد بعينه طاهرة وقد عرفت وجه الاقتضاء وفي قوله
ناسب ان يثبت مع قوله اقتضى ذكر تنبيه ما تنبيه والا فيما قضيه الاقتضاء ايضا على انه بعد قوله رعاية للتقابل بقوله مفعول له
لاقتضى وناسب اعني السنوسي من حيث المعنى ومن باب التنازع حال بعض الافاضل على قوله وذكر اه اقتضى ذكر تنبيه ما بالنعم الطاهرة
فيه ان ما ذكره لا يقتضي ذكر التنبيه بالسنة الا ان يكون الآلاء اعم الا ان المقابلة لا تقع فينبغي ان تكون قوله رعاية للمقابلة قد ابطلنا
هذا الكلام فان اراد به التنبيه على ما بيناه فكلامه صحيح وان اراد به الاعتراض عليه وذكر ما به وقع بالضرورة فكلامه مدفوع
على بينة ذكر الان ويؤيد حمل كلامه على الاول قوله فينبغي ان يكون قوله رعاية للمقابلة قيدا لهذا ايضا حتى فينبغي ان يقيد هذا ايضا برعاية المقابلة ولو قال وينبغي ان يجعل

الانعام ٢

لان اظهر ويؤيد حمل كلامه على الاول قوله فيه كون الحمل على الصواب هو الصواب **قوله** ما لم يضم اليه فعل العبد بدل على ذلك قولهم في تعريف
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما لانه لو كان ابتداء على التعظيم الظاهر كونه منعما فلا معنى لانه يكون منافيا تعظيما باطنا لان....
لا يمكن ان يكون باعثا على التنبيه وبهذا اندفع ما ذكر بعض الافاضل من ان هذا غير متفهم من ظاهر تعريف الشكر الا انه اعتمد وذكر على
ما حققته في تعريف الحمد من اعتبار التعظيم الظاهري والباطني فيه ولا يكون ما ذكر اه غير قوله لان فعله وان كان ضمنيا اه على ما ينبغي لو قلت
ح التعظيم الظاهري لا بد منه هذا الكلام يعني ان القول بان التعظيم الظاهري مما لا بد منه في الشكر يناقض القول بان فعل العبد يستقل بكونه
شكرا **قوله** مع كونها وسائل الى نعم لقرى الى نعم الحواس الحس الظاهرة وما يلائمها من المحسوسات كالطعوم والمناكح
مع قطع النظر عما يعرض تلك الامور اليه ومع كونها وسائل الى نعم لقرى من الادراكات بانواعها من التصورات المتعلقة بالجزئيات
والكليات الضرورية والنظرية والتصديقات كذلك فكون عاما في الجلالة وهو كالاساس الباطنة ومبدأ الفطرة حاليه من العلوم كلها
والحواس الظاهرة والباطنة كلها آلات لها الادراكاتها فاذا استعملت النفس تلك الآلات او ركبت الجزئيات التي هي ملاءاتها
وهي الجزئيات التصورية الضرورية فتنبهت لما بينها من المشاركات والمباينات وهي الكليات التصورية الضرورية فاستعدت
لان تفيض عليها الجزم والظن بنسبة بعضها الى بعض ايجابا او سلبا بمجرد تصور العقل واما بالحد الاوسط او بغير ذلك
مما يتوقف عليها العلوم الضرورية التي هي مبادئ للعلوم النظرية واستعدت لاكتسابها استعدادا اقوى وسياتي جميع
ذلك **قوله** واعلم ان قوله تحمد اما اخبار كما هو اصله اصطلاحا فان الحمل الاجابية لو استعملت في الانشاء معناها
كالمدح والثناء او الذم والهجاء او النداء او السخاء الى اشباهها خبره كما اصلا قال صاحب الكشاف انها جعل انشاء
وقال الشيخ عبد القاهر انما جعل اخبارا بجعل اختياري وقال الحمل الخبرية لو اعلت عن معناها الخبري الى معنى الحمل الانشائية بمعنى
الامر مثلا شكل رجوعها الى معنى ليصح كانت الجملة انشائية واما اذا اعلت الى لازم معناها لازم ما لا يكون معنى الجملة الانشائية
اصلا لا يصير الجملة انشائية والا لزم اخلاء الجملة عن معناها **قوله** ولا يخفى عليك انه لو كان نفس الحمد والشكر يعني اشار بهذا
الكلام الى ان الاتيان بهما على التمام لا يمكن لاحد من الانام وبذا منه حمد لو اجمل من الاول وبذا نوع من الحمد بحمده الكمل
من الانبياء والاولياء كما قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك وكما قيل حاء فنا كي صح معرفتك عجز الواصفون عن صفتك والمراد
بالافعال ما شاول الاقوال ايضا وتسلسلها نظرا الى الحمد بخصوصه والشكر بخصوصه غير لازم بل الى الحد بحامد الفرد
اريد بالاتيان بالحمد مثلا على الكمال الاتيان به على وجه لا يبقى في النعم حمد واما لفرد اريد به الاتيان بالحمد الاتيان على وجه
لا يبقى في الذم شيء من الحمد والشكر فالتسلسل في الافعال نظرا الى كل منها لازم فان قلت يمكن الحمد والشكر على جميع النعم السالفة
والاصح حقه وما بينها جملة فكيف يلزم التسلسل الذي قلت لزوم التسلسل على تقدير الاتيان على التعاقب دون الاجمال فان قلت
تسلسل الافعال سنا كن في جانب المعلول وسوف يستحيل وايضا كيف يستلزم تسلسل الافعال والحال ان تسلسلا ما يا في
يتأتى في الاتيان شيء منها على التمام لان ما لا يتناهى لا يتم قلت يمكن ان التطبيق بطلانه كما بطل التسلسل في جانب العلة سلمنا
ان التسلسل في جانب المعلول من حيث هو كذلك يستحيل لكن لم لا يجوز ان يستحيل لامر اتفاقي عرض له في حال مخصوصه وهنا كذلك
لان هذا التسلسل يستلزم الجمع بين المتنافيين وهو كذلك لان التسلسل المذكور يتأتى في الاتيان بها على التمام كما عرفت فلو وقع الاتيان على التمام لوقع

بقية ٥٤

لانه مع قطع النظر عن ملاحظة الغير غير لازم لان
بعض الافعال قادر مع الحمد والوجود
وهو افتراق الشيء عن نفسه وبعض
الافعال ستلزم التناسي
الافعال لان صلح الصحف لاثباتي
الى التسلسل كما مر في المعاوضة و
المعاوضة على التناسي

الافعال المعلقة بكل الامور الى آخره الافعال المعلقة
بالكليات حرفية او نظرية او الصفات متعلقة
بالكليات سواء كانت كليات الافعال او كليات
الصفات المعلقة بالجزئيات حرفية
او نظرية او الصفات متعلقة
بالكليات او الجزئيات حاضرة
او غائبة او ذهنية او خارجية او
ذهنية او خارجية

نهاية المخطوطة